

Distr.: General
18 February 2015

القرار ٢٢٠٣ (٢٠١٥)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٧٣٨٥ المعقودة في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٥

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه وبياناته الصحفية بشأن الحالة في غينيا - بيساو، ولا سيما القرارات ١٨٧٦ (٢٠٠٩) و ٢٠٣٠ (٢٠١١) و ٢٠٤٨ (٢٠١٢) و ٢٠٩٢ (٢٠١٣) و ٢١٠٣ (٢٠١٣) و ٢١٥٧ (٢٠١٤) و ٢١٨٦ (٢٠١٤)،

وإذ يحيط علما بتقرير الأمين العام عن غينيا - بيساو المؤرخ ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (S/2015/37) وبما ورد فيه من توصيات، وإذ يشيد بمساعي الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو،

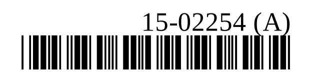
وإذ يضع في اعتباره توصية الأمين العام بتعزيز دور الممثل الخاص للأمين العام في مساعدة حكومة غينيا - بيساو باستخدام المساعي الحميدة وفي مواصلة تنسيق الدعم الدولي،

وإذ يرحب بالتقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو، وإذ يقر بالخطوات الملموسة التي اتخذتها الحكومة نحو إحلال السلام والأمن والاستقرار في البلد، باستمرارها في اتخاذ خطوات نحو إصلاح قطاع الأمن، وتصديها للفساد عن طريق تعزيز النظام القضائي، وتحسينها الإدارة العامة وإدارة إيرادات الدولة، فضلا عن توفير الخدمات الأساسية إلى السكان، وإذ يثني على التزامها بتنفيذ أولوياتها الوطنية،

وإذ يرحب بإنشاء الجمعية الوطنية للجنة السلام والاستقرار، الذي يشكل خطوة ملموسة نحو تأسيس عملية مصالحة يملك البلد زمامها، وإذ يدرك في الوقت نفسه الحاجة إلى أن يدعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو الجهود الوطنية الرامية إلى الحفاظ على النظام الدستوري وتشجيع إقامة حوار وطني متعدد المستويات لتحقيق السلام والمصالحة،







وإذ يشدد على ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية، وإذ يؤكد أهمية المصالحة الوطنية والحوار الجامع والحكم الرشيد، باعتبارها مقدمات لا غنى عنها لتحقيق السلام الدائم في غينيا - بيساو، وإذ يؤكد كذلك أهمية إشراك جميع مواطني غينيا - بيساو في هذه العملية على الصعيدين الوطني والمحلي، مع التمسك في الوقت نفسه بمبادئ الفصل بين السلطات وسيادة القانون والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، وإذ يشجع جميع الأطراف صاحبة المصلحة على المشاركة في العملية،

وإذ يؤكد أنه لا سبيل إلى توطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو إلا من خلال عملية توافقية تشمل الجميع ويملك البلد زمامها، واحترام النظام الدستوري، وإدخال الإصلاحات ذات الأولوية في قطاعات الدفاع والأمن والعدالة، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، ومكافحة الإفلات من العقاب والاتجار بالمخدرات،

وإذ يؤكد أهمية أن تواصل حكومة غينيا - بيساو، مدعومةً بمكتب الأمم المتحدة المتكامل والشركاء الدوليين، إقامة مؤسسات وطنية لبسط الأمن وسيادة القانون تتوافر فيها الشفافية والخضوع للمساءلة والطابع الاحترافي،

وإذ يؤكد أنه ينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة في غينيا - بيساو أن تعمل على ضمان الاستقرار على المدى القصير والمتوسط والطويل بأن تبدي التزامها نحو ذلك بوضوح وبإجراء حوار سياسي حقيقي وشامل للجميع بهدف تهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول قابلة للتطبيق ومستدامة للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يواجهها البلد، تيسيراً لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية وتعزيز مؤسسات الدولة،

وإذ يلاحظ الجهود التي تبذلها الحكومة لإخضاع قوات الدفاع والأمن بشكل فعلي لسيطرة المدنيين وإشرافهم، نظرا لأن عدم تحقيق هذا الأمر قد يؤثر سلبا على أداء مؤسسات الدولة مهامها بفعالية نتيجة للتواطؤ بين بعض الجهات السياسية الفاعلة والقيادة العسكرية،

وإذ يشيد بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للمساعدة في الحفاظ على السلام والأمن والتنمية ولدعم عملية إصلاح قطاع الأمن في غينيا - بيساو، وبالتحديد عن طريق أنشطة بعثتها في غينيا - بيساو (بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو)،

وإذ يرحب باستمرار إسهام بعثة الجماعة الاقتصادية في كفالة تهيئة بيئة تفضي إلى تنفيذ الإصلاحات الحاسمة الأهمية في قطاع الدفاع والأمن وإذ يشجع المجتمع الدولي على دعم مواصلة هذه الجهود،

وإذ يكرر دعوته حكومة غينيا - بيساو إلى إجراء تحقيقات تتسم بالشفافية والاستقلالية والموثوقية في جميع الادعاءات بارتكاب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، وفقا للمعايير الدولية، وتحميل مرتكبيها مسؤولية أفعالهم،

وإذ يكرر الإعراب عن قلقه من التهديد المحدق بالسلام والاستقرار من جراء الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية؛ وإذ يرحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها حكومة غينيا - بيساو لتحديث الخطة الوطنية الثلاثية السنوات لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة التي أعدت في حزيران/يونيه ٢٠١١، ولتحديد مجالات أولوية جديدة بناء على ذلك،

وإذ يعيد تأكيد الحاجة إلى معالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد النهائي على أساس المسؤولية العامة والمشتركة والتصدي لمشكلة المخدرات العالمية والأنشطة الإجرامية ذات الصلة؛ وإذ يشدد في هذا الصدد على الحاجة إلى زيادة الاتساق والتنسيق والكفاءة بين الشركاء المعنيين لتعزيز جهودهم الجماعية، ولا سيما من خلال تبادل المعلومات،

وإذ يكرر تأكيد الأهمية والطابع الملح لاستمرار توافر القدرة التقييمية والدعم من قِبل كيانات الأمم المتحدة المعنية والشركاء الدوليين والإقليميين ودون الإقليميين والثنائيين لبسط الأمن وتحقيق التنمية على المدى الطويل في غينيا - بيساو، لا سيما من أجل تنفيذ الإصلاحات في قطاعي الأمن والعدالة، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالبشر، وكذلك من أجل تهيئة بيئة مواتية لقيام الحكم الرشيد وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة، وإذ يشيد في هذا الصدد بالعمل المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة المعنية في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية، وإذ يشجع على تعزيز التعاون بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب المتكامل،

وإذ يؤكد أن أي حل دائم لحالة عدم الاستقرار في غينيا - بيساو ينبغي أن يشمل اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة الإفلات من العقاب وكفالة محاكمة المسؤولين عن الاغتيالات المرتكبة بدوافع سياسية وغيرها من الجرائم الخطيرة، مثل انتهاكات النظام الدستوري والأنشطة المتصلة بالاتجار بالمخدرات، بما في ذلك محاكمتهم أمام آليات العدالة الوطنية،

وإذ يؤكد الدور المهم الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب التراعات وحلها وفي بناء السلام، كما هو معترف به في القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) و ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٤)، وإذ يرحب بالتعاون بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل والسلطات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني لزيادة مشاركة المرأة في غينيا - بيساو، وإذ يؤكد وجوب الاستمرار في مراعاة المنظور الجنساني عند تنفيذ جميع الجوانب ذات الصلة من ولاية المكتب المتكامل،

وإذ يرحب بإنشاء لجنة تقنية وطنية ينصبُّ تركيزها على استخراج واستغلال الموارد الطبيعية على نحو مسؤول من أجل النمو والتنمية الشاملين للجميع،

وإذ يؤكد مجددا أن على شركاء غينيا - بيساو تنسيق أعمالهم على نحو فعال ووثيق دعما للجهود التي تبذلها الحكومة للتصدي للتحديات السياسية والأمنية والإنمائية التي يواجهها البلد، وإذ يرحب في هذا الصدد بالدعم المنسق الذي يقدمه شركاء البلد، وتحديدا شركاؤه في منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ومصرف التنمية الأفريقي، إلى الحكومة لتنظيم مؤتمر المانحين الدولي لغينيا - بيساو في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥ في بروكسل وإذ يحيط علما بالبيان الختامي الصادر في ٩ شباط/فبراير عن الاجتماع التحضيري لمؤتمر المانحين الدولي لغينيا - بيساو المعقود في أكرا، غانا،

وإذ يحيط علماً بالبيان الذي أدلى به رئيس تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، وإذ يرحب بالتواصل المستمر بين لجنة بناء السلام وغينيا - بيساو،

وإذ يشدد على أهمية منع المزيد من تفشي مرض فيروس الإيبولا، بما في ذلك إلى غينيا - بيساو وضرورة الاستمرار في بذل الجهود في مجال التأهب من أجل بناء القدرة المحلية على مكافحة زيادة انتقال عدوى المرض،

وإذ يعيد تأكيد التزامه الكامل بتوطيد السلام والاستقرار في غينيا - بيساو،

١ - يقرر تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لفترة ١٢ شهرا اعتباراً من ١ آذار/مارس ٢٠١٥ حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦؛

٢ - يعرب عن تأييده الشديد للدور الرئيسي الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام المعني بغينيا - بيساو، ويطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل أن يركز، باستخدام

وسائل من بينها المساعي الحميدة والدعم السياسي للممثل الخاص، تركيزا خاصا على الأولويات التالية:

(أ) دعم إجراء حوار سياسي جامع وعملية مصالحة وطنية لتعزيز الحكم الديمقراطي والعمل على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل السياسية الرئيسية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الإصلاحات العاجلة اللازمة؛

(ب) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى السلطات الوطنية والجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك تقديمهما بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا/بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو وغيرهما من الشركاء الدوليين، في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون وإنشاء نظامين للقضاء المدني والعسكري متوافقين مع المعايير الدولية؛

(ج) دعم حكومة غينيا - بيساو في سبيل تعبئة المساعدة الدولية ومواءمتها وتنسيقها، بما في ذلك من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لإصلاح قطاع الأمن وبسط سيادة القانون، وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين دعماً للحفاظ على النظام الدستوري وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو؛

٣ - يؤكد أيضا أن المكتب المتكامل والممثل الخاص سيواصلان قيادة الجهود الدولية في المجالات ذات الأولوية التالية:

(أ) دعم حكومة غينيا - بيساو في تقوية المؤسسات الديمقراطية وتعزيز قدرة أجهزة الدولة على العمل بفعالية وفقاً لأحكام الدستور؛

(ب) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين لإنشاء أجهزة لإنفاذ القانون وأجهزة للعدالة الجنائية والسجون تتسم بالفعالية والكفاءة وتكون قادرة على حفظ الأمن العام ومكافحة الإفلات من العقاب واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الوقت ذاته؛

(ج) مساعدة السلطات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والاضطلاع أيضا بأنشطة رصد حقوق الإنسان وإعداد تقارير عنها؛

(د) تقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين والتقنيين إلى حكومة غينيا - بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(هـ) دعم حكومة غينيا – بيساو في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مجال بناء السلام، بما يتسق مع قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)؛ فضلا عن تنفيذ خطة العمل الوطنية للشؤون الجنسانية من أجل ضمان انخراط المرأة وتمثيلها ومشاركتها على جميع المستويات بوسائل منها توفير مستشارين للشؤون الجنسانية؛

(و) العمل مع لجنة بناء السلام على دعم أولويات بناء السلام في غينيا – بيساو؛

٤ – يهيب بسلطات غينيا – بيساو وجميع الأطراف صاحبة المصلحة، بما فيها القوات المسلحة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، العمل معا على توطيد التقدم المحرز حتى الآن، ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار مع إيلاء اهتمام خاص للديناميات السياسية – العسكرية، ومؤسسات الدولة التي تنقصها الفعالية وسيادة القانون، والإفلات من العقاب وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والفقر، وانعدام فرص الحصول على الخدمات الأساسية؛

٥ – يكرر تأكيد مطالبته أجهزة الأمن والدفاع بالخضوع التام لسيطرة المدنيين؛

٦ – يحيط علما بوضع حقوق الإنسان الآخذ في التطور في البلد، ويحث سلطات غينيا – بيساو على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية حقوق الإنسان ووضع حد للإفلات من العقاب والبدء في إجراء تحقيقات لمعرفة هوية مرتكبي انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الموجهة ضد النساء والأطفال؛ وتقديمهم إلى العدالة واتخاذ إجراءات لحماية الشهود من أجل ضمان مراعاة الأصول القانونية؛

٧ – يرحب بالجهود المشتركة التي يبذلها الشركاء الدوليون، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، من أجل تعزيز التعاون دعماً للحكومة في غينيا – بيساو، ويشجعهم على مواصلة العمل معاً في سبيل تحقيق الاستقرار في البلد وفقا لخطط الإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية التي وضعتها الحكومة؛

٨ – يحيط علما ببدء تنفيذ إصلاحات قطاعي الأمن والدفاع ويشجع على استمرار هذه الجهود باعتبارها عنصرا حاسما لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في غينيا – بيساو، ويشجع كذلك جميع شركاء غينيا – بيساو المعنيين على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي على تنسيق العمل في هذا المجال من أجل تحقيق نتائج سريعة وإيجابية؛

٩ - يسلم بالدور المهم الذي تقوم به بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو في تأمين مؤسسات الدولة ودعم إصلاح قطاع الأمن ويؤيد استمرار هذا الدور تجاوبا مع الإرادة التي عبرت عنها سلطات غيينا - بيساو ويشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم لها وفق ما طلبه رؤساء دول الجماعة الاقتصادية في مؤتمر قمتها العادي السادس والأربعين؛

١٠ - يهيب بسلطات غينيا - بيساو أن تواصل العمل بنشاط على إصلاح النظام القضائي وتعزيزه، مع التكفل في الوقت نفسه بالفصل بين السلطات وإتاحة سبل الالتجاء إلى القضاء للمواطنين كافة؛

١١ - يهيب بسلطات غينيا - بيساو أن تقوم باستعراض واعتماد وتنفيذ تشريعات وآليات وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بمزيد من الفعالية، وبخاصة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، وأن تقدم في هذا السياق دعما إضافيا إلى وحدة الجريمة عبر الوطنية المنشأة في إطار مبادرة سواحل غرب أفريقيا وفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا؛ ويحث سلطات غينيا - بيساو على إبداء التزامها الكامل بمكافحة الاتجار بالمخدرات؛

١٢ - يشجع أعضاء المجتمع الدولي على تعزيز التعاون مع غينيا - بيساو لتمكينها من ضمان مراقبة الحركة الجوية ومراقبة الأمن البحري للمناطق الواقعة ضمن ولايتها الإقليمية، ولا سيما من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، وكذلك الصيد غير المشروع في مياه غينيا - بيساو الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، وسائر حالات الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛

١٣ - يشجع الشركاء الدوليين الثنائيين والمتعددي الأطراف على مواصلة تقديم الدعم التقني لغينيا - بيساو في تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة، مثل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات، ويهيب بهم زيادة دعمهم لمبادرة سواحل غرب أفريقيا ووحدة الجريمة عبر الوطنية من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات اللذين يهددان الأمن والاستقرار في غينيا - بيساو وفي المنطقة دون الإقليمية، ويشجعهم كذلك على الإسهام في دعم وجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا - بيساو وفي دعم الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو سعياً لتحقيق أولوياته في الأجل القريب والمتوسط والبعيد، بما في ذلك تنفيذ إصلاحات مرحلة ما بعد الانتخابات؛

١٤ - يؤكد أهمية مكافحة الاتجار بالمخدرات لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في غينيا - بيساو، ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل امتلاك مكتب الأمم المتحدة المتكامل للقدرات المناسبة في هذا الصدد، بحيث يواصل توفير عنصر لمكافحة المخدرات يشتمل على الخبرة الفنية الملائمة، ويطلب كذلك إلى الممثل الخاص للأمين العام زيادة الجهود المبذولة لتحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق والكفاءة بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية العاملة في البلد تعظيما لفعاليتها الجماعية، ولا سيما من خلال قيام هذه الوكالات والصناديق والبرامج بمدّ الممثل الخاص بمعلومات ذات صلة عن الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بالاتجار بالمخدرات التي تسهم في تهديد السلام والاستقرار والأمن في غينيا - بيساو والمنطقة دون الإقليمية؛

١٥ - يشيد بدور المساعي الحميدة الذي يقوم به الممثلون الخاصون للأمين العام لدعم حكومة غينيا - بيساو ويدعو الأمين العام إلى تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هذا الصدد ومواصلة تعزيز تنسيق الدعم الدولي؛

١٦ - يرحب بعقد مؤتمر دولي للمانحين في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥، ويشجع بشدة المجتمع الدولي على دعم غينيا - بيساو في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أولويات الحكومة وبدء العمل الطويل الأجل في تحقيق الاستقرار في البلد من أجل المضي قدما نحو التنمية المستدامة ويشجع أيضا المكتب المتكامل على المساعدة في تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى حكومة غينيا - بيساو في محاربة الفقر؛

١٧ - يرحب بالخطوات التي اتخذتها غينيا - بيساو في بناء قدرتها المحلية على منع انتشار عدوى مرض فيروس الإيبولا، ويشجع على مواصلة الجهود الرامية إلى زيادة تطوير القدرات والممارسات الوطنية للوقاية من المرض والتصدي له؛

١٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير منتظمة إلى المجلس كل ستة أشهر عن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريرا في غضون ستة أشهر إلى اللجنة المنشأة عملا بقراره ٢٠٤٨ (٢٠١٢) عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار في البلد واستعادة النظام الدستوري وتنفيذ التوصيات المتعلقة بمواصلة نظام الجزاءات في بيئة ما بعد الانتخابات، وفقا للفقرة ١٢ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢)؛

١٩ - يقرر استعراض تدابير الجزاءات المفروضة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بعد سبعة أشهر من اتخاذ هذا القرار؛

٢٠ - يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.